

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٨١ لسنة ١٩٧٢

بالمنوع عن باق مدة العقوبة المحكوم بها على الزائد مهندس محمد عبد الحى سيرج

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون العقوبات والقوانين المعدلة والمكاملة له؛

وعلى قانون الأحكام العسكرية والقوانين المعدلة له؛

قرر:

مادة ١ - يصح عن باق مدة العقوبة المحكوم بها على الزائد مهندس محمد عبد الحى سيرج .. فى القضية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٩ أمن دولة عليا عسكرية وكذلك عن كافة العقوبات التبعية والآثار الجانبية المترتبة على الحكم المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ صدوره ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٦ المحرم سنة ١٣٩٢ (١٢ مارس سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

رئاسة الجمهورية

استدراك

نشر بالعدد رقم ٣ من الجريدة الرسمية الصادرة فى ٢٠ يناير سنة ١٩٧٢ قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٢، بتعيين بعض السادة العاملين فى وظيفة نائب مدير إدارة مراقبة الحسابات .

وقصد جاء فى مادته الأولى :

تعيين كل من السادة الموصحة أسماؤهم فيما بعد فى وظيفة نائب مدير إدارة مراقبة الحسابات من الإدارة العليا (١٢٠٠ - ١٥٠٠ جنيه سنويا) وصحتها :

تعيين كل من السادة الموصحة أسماؤهم فيما بعد فى وظيفة نائب مدير إدارة مراقبة الحسابات من الإدارة العليا (١٢٠٠ - ٢٠٠٠ جنيه سنويا)

وقد أفادت محافظة المنيا بأن مبلغ التمويل اللازم عن نزع الملكية البالغ قدره ١٧٠ جنيها (فقط مائة وسبعون جنيها) سبق أن أودع تفتيش المساحة بالمنيا ضمن الشيك رقم ٣٥٤٣٤ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٦ بمبلغ ٥٧٠ جنيها وأن المحافظة قد أخطرت تفتيش المساحة بالكتاب رقم ٩٦٤١ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢١ بتخصيص المبلغ الباقي من الشيك سالف الذكر وقدره ١٧٠ جنيها لعملية المياه الميكانيكية بناحية بنى عمار وطلت السير فى إجراءات استصدار القرار اللازم فى هذا الصدد .

رئيس وزير الإسكان والتشييد بعرض مشروع القرار المرفق - برجا فى حالة الموافقة التفضل بإصداره

وزير الإسكان والتشييد

مهندس : على السيد محمد

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٧٢

بمعدل قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩٥ لسنة ١٩٧١

بتنظيم ومسئوليات المجلس الأعلى للرياضة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٧٩٥ لسنة ١٩٧١ بتنظيم ومسئوليات المجلس الأعلى للرياضة؛

قرر:

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٧ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩٥ لسنة ١٩٧١ المشار إليه النص الآتى :

"مادة ٧ - يكون للمجلس جهاز وظيفي لمعاونته فى مباشرة اختصاصاته ويضم أجهزة فنية للبحوث والتخطيط والمتابعة وأجهزة إدارية للشئون المالية والإدارية والخدمات ، ويصدر بتنظيم هذا الجهاز قرار من رئيس المجلس تحدد فيه الوحدات الرئيسية والفرعية واختصاصات كل منها وشغل وظائفها وفقا لمقتضيات العمل ."

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ المحرم سنة ١٣٩٢ (٧ مارس سنة ١٩٧٢)

أنور السادات